

هل بريطانيا بالفعل دولة فاشلة؟

(مترجم)

الخبر:

قال رئيس الوزراء البريطاني السابق جوردون براون إن المملكة المتحدة معرضة لخطر التحول إلى دولة فاشلة وانهيار ما لم تكن هناك إصلاحات عميقة للطريقة التي تحكم بها البلاد. وكتب براون في صحيفة الديلي تلغراف: "أعتقد أن الخيار الآن هو بين دولة مُصلحة ودولة فاشلة". "إنها بالفعل أسكتلندا حيث يكون الاستياء عميقاً لدرجة أنه يهدد نهاية المملكة المتحدة".

وقال براون، الذي شغل منصب وزير المالية لمدة ١٠ سنوات من عام ١٩٩٧ وأصبح رئيساً للوزراء في عام ٢٠٠٧، إن العديد من البريطانيين أصيبوا بخيبة أمل من الطريقة التي تُحكم بها البلاد من قبل النخبة المنتفعة المتمركزة في لندن.

وقال إن جائحة الفيروس التاجي كشفت الانقسامات بين أجزاء مختلفة من المملكة المتحدة. "ليس لديك الوزير الأول الأسكتلندي فقط، لكن لديك رؤساء البلديات الإقليميون يقولون إنهم لم تتم استشارتهم والاستماع إليهم، لديك الوزير الأول الويلزي يقول إن رسائلهم لم يرد عليها حتى من بوريس جونسون، أنت" ليس لدينا آلية، ولا منتدى للتنسيق بين المناطق والدول، وأعتقد أن الجمهور قد سئم.

ودعا براون إلى تغييرات دستورية أساسية بقيادة "الجنة الديمقراطية" التي من شأنها "مراجعة الطريقة التي تُدار بها المملكة المتحدة بأكملها". واقترح إنشاء مجالس للمواطنين في مناطق المملكة المتحدة، وقال لبرنامج بي بي سي اليوم: "لا يمكنك جعل النخب تتحدث إلى النخب، يجب عليك إشراك الناس فيما تتحدث عنه، وحصلت الآن على آراء حول كيفية التعامل مع الوباء، وكيف تم التعامل مع الركود". (الجارديان)

التعليق:

إنّ براون محق في أن بريطانيا من المرجح أن تكون دولة فاشلة ما لم تخضع لتغييرات دستورية أساسية. وقد يجادل البعض بأنها بالفعل دولة فاشلة. تشير الأرقام المروعة لوفيات الفيروس التاجي وحدها إلى دولة لا تستطيع العناية برعاياها، وهو ما لا يمكن وصفه بأنه نجاح.

في الواقع، يواجه الشعب البريطاني حقيقة مريرة مفادها أن الحياة التي يعيشها ظالمة بشكل صارخ. إنّ المناطق الأفقر إحصائياً لديها معدل وفيات أعلى بـ ٢.٥ مرة من المناطق الغنية، على الرّغم من كونها دولة غنية. إنّ الثروات ومقومات العيش في البلاد مكّدة بشكل كبير لصالح الأثرياء بالفعل.

حيث يخطئ براون في الاقتراح القائل بأنه يمكن تعديل الديمقراطية وتوجيهها لتوفير مساواة أفضل وإنقاذ السفينة الغارقة، فإن الديمقراطية هي التي خلقت المشكلة في المقام الأول. تحمي الديمقراطية امتياز النخبة البريطانية، بينما تحرمها من أي شخص آخر. إنها تقدم فقط مظهر المساءلة والعناية بالناس. فالنخبة تحمي بعضها من الجماهير، ولكن في بعض الأحيان يكون عدم الرضا كبيراً لدرجة أنه يتعين عليهم تقديم بعض التنازلات الرمزية لإرضاء غضب الناس.

ومع ذلك، ترتبط الديمقراطية بشكل أساسي بالمبدأ الرأسمالي العلماني ولا يمكن فصلها عنها. هذا هو مصدر القيم والثقافة البريطانية، وهو يأتي مع الوعود الكاذبة بسيادة الشعب. ومن هنا، اشترى الناس حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشعارها "استعادة السيطرة". على الرغم من أن النخبة أنفسهم كانوا يتشاجرون حول مسألة أوروبا وما إذا كانوا هم أنفسهم أفضل حالاً فيها أم خارجها، إلا أن إدراجهم للبلد بأكمله في صفهم فتح صندوق المشاكل باندورا، ولا توجد طريقة لوضع الغطاء مرة أخرى.

بدلاً من "معرفة مكانهم" في التأجيل لفئات النخبة، يعتقد البريطانيون الآن أن لديهم الحق في أن يُسمع صوتهم، والاستياء من "جوني أجنبي" كما لم يحدث من قبل. بصرف النظر عن كارثة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نفسها، نرى الأجانب الآن في كل مكان. يرى الإسكتلنديون الإنجليز كأجانب اغتصبوا سيادتهم، تماماً مثل الإيرلنديين والويلزيين أيضاً. قريباً سوف تستاء يوركشاير من المقاطعات المجاورة حيث يصبح الانقسام أعمق.

هذه هي المشكلة الأساسية في القومية. لا يمكن احتواؤها وإنما هي فقط مصدر انقسام وبؤس وليست قوة وطمأنينة. لكن بالنسبة للرأسماليين العلمانيين، ليس لديهم الكثير لتوحيد شعوبهم معها، على الرغم من طبيعتها الانقسامية. على هذا النحو، لا يمكن للرأسمالية إلا أن تنتج دوماً فاشلة، على الرغم من هيمنتها العالمية الحالية. لقد أصبحت الأيام معدودة حتماً حيث يرى الناس العاديون مدى جور النظام بشكل فادح.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

يحيى نسبت

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في بريطانيا